

Distr.: General
6 July 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون

البند ٧٤ (ح) من القائمة الأولية*

نزع السلاح العام الكامل: القذائف

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	الفصل
٢	٢-١	أولا - مقدمة
٢		ثانيا - الردود الواردة من الدول الأعضاء
٢		الأردن
٢		قطر
٤		المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
٥		الهند
٦		اليابان

* A/55/50.

أولا - مقدمة

٤ - نعتقد أنه لن يتم إحراز أي تقدم في هذا المجال ما لم يتم تحقيق السلام الكامل والشامل الذي تسعى إليه دول المنطقة، مما يتطلب تضافر جهود دولية من أجل تبني سياسات منفتحة تتم من خلال الدبلوماسية الناجحة التي ربما تقود إلى خلق نوع من التفاهم والثقة بين الدول الأعضاء سواء كان ذلك إقليمياً أو دولياً وهذه السياسات لا تظهر جلياً إلا من خلال أرضية مشتركة بين الدول أو مصالح مشتركة يهتم جميع الأطراف بالإبقاء عليها وتعزيزها.

قطر

[الأصل: بالعربية]

[١٢ أيار/مايو ٢٠٠٠]

مقدمة

١ - كما تعلمون، فإنه يوجد العديد من الصواريخ بمختلف أنواعها وذلك من حيث التصميم والأداء، فنلاحظ في مجالات علوم الفضاء واستخدامات التطبيقات الفضائية لأغراض البحوث والتطوير العلمية، يتم استخدام مجموعة من الصواريخ الخاصة لإطلاق السفن والمركبات الفضائية وإعطائها القدرة اللازمة من أجل الهروب من تأثير الجاذبية الأرضية. وكما أيضاً تستخدم أنواع منها لإطلاق الأقمار الصناعية ذات الأحجام الكبيرة لوضعها حسب المدارات المحددة لها من الفضاء الخارجي للكرة الأرضية، بالإضافة إلى الصواريخ الأخرى التي يجري استغلالها لإحداث الدمار والإصابة ضد الأهداف المختلفة إبان الحروب والعمليات العسكرية.

٢ - ويبدو لنا من مضمون الكتاب الوارد من هيئة الأمم المتحدة حول هذا الموضوع ذاته، أن القصد من استطلاع الآراء للدول الأعضاء فيما يتعلق بالقذائف الصاروخية يدور عن الأنواع غير التقليدية من حيث الإمكانيات والقدرة التدميرية الهائلة وكذلك الخصائص الفنية التكنولوجية،

١ - طلبت الجمعية العامة في الفقرة ١ من منطوق قرارها ٥٤/٥٤ واو المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ المعنون "القذائف" إلى الأمين العام أن يستطلع آراء جميع الدول الأعضاء بشأن مسألة القذائف من جميع جوانبها، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين.

٢ - وهذا التقرير مقدم استجابة لذلك الطلب. وقد وردت حتى الآن ردود من خمس دول أعضاء. وردود تلك الدول مستنسخة في الفرع الثاني. وسوف تصدر أية ردود ترد فيما بعد في إضافات لهذا التقرير.

ثانياً - الردود الواردة من الدول الأعضاء

الأردن

[الأصل: بالعربية]

[٨ أيار/مايو ٢٠٠٠]

١ - ترتبط قضية نزع السلاح بشكل عام والقذائف الموجهة بشكل خاص بموقف الدول الأعضاء/الأمم المتحدة ومدى استعداد هذه الدول لاتخاذ خطوات عملية لتعزيز دور الأمم المتحدة في مجال تنظيم التسليح ونزع السلاح.

٢ - تتضح السياسة الأردنية في الدعوة الدائمة إلى تعزيز إجراءات الثقة والحاجة إلى تعزيز السلام والأمن الإقليمي والدولي وبالأخص نحو منطقة شرق أوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، فالأردن دولة خالية من أسلحة الدمار الشامل وليس لديه النية لإنتاج أي منها أو شرائها أو نقلها أو استخدامها.

٣ - تظهر الحاجة الملحة إلى نهج شامل تجاه هذا الموضوع بما يتلاءم مع الاحتياجات الأمنية والدفاعية للدول الأعضاء وليس تهديد الغير.

العمليات أو على نتائج الحرب إلا أنها أحدثت تأثيراً معنوياً على السكان المدنيين وخاصة حول ما أشيع أنها قد تحمل رؤوساً كيميائية أو جرثومية.

أنواع الصواريخ الباليستية وميزاتها

٥ - أمكن تعريف وتحديد أنواع الصواريخ الباليستية ما هو تكتيكي وما هو استراتيجي، واتفق على تقسيم الصواريخ الباليستية التكتيكية إلى مستويات بالنسبة للمدى والمهام كالآتي:

(أ) صواريخ ميدان المعركة (Battlefield Missiles) ومدى هذه الصواريخ أرض/أرض كل ما هو أقل من ١٠٠٠ كيلومتر وتحمل رؤوس حربية تقليدية.

(ب) صواريخ مسرح العمليات الباليستية (Theatre Ballistic Missiles) ومدىها أكبر من ١٠٠٠ كيلومتر وأقل من مدى الصواريخ الاستراتيجية، وتحمل رؤوساً نووية مثل الصواريخ الروسية إس إس ٤، إس إس ٢٠ والصواريخ الأمريكية بيرشنج ٢.

(ج) الصواريخ الباليستية التكتيكية قصيرة المدى التي تحملها طائرات القتال وتطلقها من مسافات بعيدة خارج مدى وسائل الدفاع الجوي الأرضية، مثل الطائرات الأمريكية بي ٥٢ في حرب الخليج الثانية التي أطلقت صواريخ مداها ٢٠٠ كيلومتر على الارتفاعات العالية وكذا الطائرات الخفية إف ١١٧.

٦ - ويعود انتشار الصواريخ الباليستية التكتيكية إلى سهولة تطويرها أو شرائها، وانخفاض أسعارها بالمقارنة مع الارتفاع الكبير في أسعار الطائرات، إضافة إلى صعوبة اكتشاف الصاروخ واعتراضه نظراً لسرعته الكبرى وصغر مساحة مقطعه الراداري مما يجعل الصاروخ قادراً على تحقيق متطلبات خوض الحرب عن بعد بفعالية وكفاءة كبيرتين. ويحقق الصاروخ أيضاً تقليص المخاطر المحدقة بالطيارين لدى

بالإضافة إلى حمل الرؤوس الحربية من أسلحة الدمار الشامل (نووي كيميائي بيولوجي). وفي هذا السياق سيكون الحديث مقتصرًا على الصواريخ الباليستية التكتيكية والاستراتيجية، لأنها تشكّل الخطر الجديد الذي يهدد الكثير من دول العالم خاصة وأن تقنية هذه الأسلحة الشديدة التأثير أصبحت تملكها العديد من دول العالم الثالث، ولقد شهدت منطقة جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط استخداماً واسعاً للصواريخ الباليستية (أرض/أرض)، إبان حرب أفغانستان وحرب ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل وكذلك الحرب العراقية الإيرانية وأخيراً عمليات تحرير دولة الكويت الشقيقة.

أخطار انتشار الصواريخ الباليستية

٣ - لقد تطورت تقنية الصواريخ الباليستية التكتيكية والاستراتيجية، بالإضافة إلى أنظمة التوجيه والرادارات التي تستخدم لمساعدة الصاروخ أثناء طيرانه بفضل العقول الإلكترونية مما يزيد من دقة إصابة الهدف. كما تعددت الرؤوس الحربية التي تحملها من تقليدية ونووية وكيميائية وجرثومية. وقد تصاعد السباق بين دول كثيرة لامتلاك تكنولوجيا الصواريخ الباليستية، ولم يقتصر الأمر على الدول الكبرى فقط وإنما شمل ذلك دول أخرى في المنطقة مثل: (الهند، باكستان، إسرائيل وإيران).

٤ - وتنتشر الصواريخ الباليستية بسرعة كبيرة بين العديد من الدول وفي مناطق متفرقة من العالم بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط. ويتمثل الخطر الذي يكمن في هذا النوع من الصواريخ أنه يهدد عواصم الدول ويقوم بالأعمال الانتقامية ضد المدن. ولقد شهدت الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الثانية استخداماً موسعاً للصواريخ العراقية أرض/أرض من طراز (سكود). وبالرغم من أن الصواريخ العراقية التي أطلقت لم يكن لها أثر مادي سواء على سير

وكذلك عدم تصدير هذه النقطة التكنولوجية إلى الدول الأخرى؛

(ب) حث الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة والتي في حوزتها أسلحة الدمار الشامل الكيميائية والجرثومية من التخلص منها نهائياً ومن ثم التوقيع على معاهدة الحظر بهذا الخصوص؛

(ج) الطلب من الدول التي تقوم بإنتاج السلاح النووي بوقف كل أوجه النشاط والتجارب في هذا الصدد والموافقة على إخضاع كافة منشآتها النووية حتى تلك المخصصة للأغراض السلمية للتفتيش الدوري من قبل وكالة الطاقة الدولية؛

(د) تشديد الرقابة على الدول المصنعة للصواريخ المتقدمة وذلك للتأكد من عدم تقديم المعاونة الفنية في برامج الصواريخ لدول أخرى وعلى وجه الخصوص مناطق الاضطراب المزمع مثل: (جنوب آسيا والشرق الأوسط).

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

[٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠]

١ - يشكل عدم وجود تدابير دولية لكبح انتشار القذائف ابتعاداً متزايداً عن الاتفاقيات العالمية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل في الوقت الذي يجري فيه تعزيز تلك الاتفاقيات. ومن الصعب بصورة خاصة كبح انتشار القذائف التسيارية، لأن القذائف التي من هذا النوع لها استخدامات مدنية مشروعة (أي الإطلاق إلى الفضاء) وهي متاحة بالفعل على نطاق واسع.

٢ - ويأتي أخطر تهديد من القذائف التسيارية عندما تضاف إليها الرؤوس النووية. ويقدر أن هناك ٤٠ بلداً حائزاً على أحد أنواع القذائف التسيارية، ويجري تطوير بعضها في الظاهر لإطلاقها في برامج مدنية لمركبات الانطلاق إلى

تكليفهم أداء نفس المهمة التي يتولاها الصاروخ بسهولة أكبر، إلى جانب تمتع الصاروخ بمميزات مرونة الاستخدام وسهولة النقل والإخفاء، خاصة وأنه ينطلق من على منصات متحركة. كما أن استخدام الصواريخ لا يحتاج إلى مستويات التدريب المعقد الذي يحتاجه الطيارون ولا إلى أعداد كبيرة من الفنيين، مما يجعلها أسلحة ردع شديدة الفعالية وسهلة الاستخدام وذات تأثير استراتيجي.

الخلاصة

٧ - شهدت المنطقة في السنوات الأخيرة امتلاك بعض الدول تكنولوجيا الصواريخ الباليستية قصيرة المدى وكذا المتوسطة المدى إلى جانب حيازة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والبعض الآخر لديه قوة الردع النووي كما هو الحال بالنسبة لدول مثل: (إسرائيل، الهند وباكستان).

٨ - ويشكل هذا السياق للتسلح في مجال الحصول على القدرات التكنولوجية لهذه الصواريخ وامتلاك أسلحة الدمار الشامل تهديداً مباشراً وإن لم يكن على المدى القريب ضد دول المنطقة الأخرى والتي ليس في حوزتها هذه النوعية من الأسلحة الشديدة التدمير والقيام بالردع اللازم، مما قد يعرّض السلام، والأمن الإقليمي للخطر المحقق.

التوصيات

٩ - ومن أجل العيش في عالم خال من صور التهديد والأخطار ويسوده الأمن والاستقرار، ينبغي على هيئة الأمم المتحدة أن تقوم بالدور المناط بها على أكمل وجه والعمل على إيجاد آلية أكثر فعالية ومصدقية في سبيل تحقيق وبلوغ تلك الغاية السامية والتي تسعى إليها أغلب شعوب ودول العالم المحبة للسلام. وهذا لن يتحقق دون اتخاذ الترتيبات والإجراءات التالية:

(أ) ممارسة الضغط على الدول المصنعة لتقنية الصواريخ المتقدمة للتوقف عن السباق في هذا الاتجاه

الهند

[١٧ أيار/مايو ٢٠٠٠]

١ - تجبذ الهند الأخذ بنهج عالمي غير تمييزي خطوة فخطوة، بالنسبة لهذا الموضوع الهام والمعقد. وقد أحاطت الهند علما بالمبادرات الأخيرة بشأن هذا الموضوع بما في ذلك قرار الجمعية العامة ٥٤/٥٤ واو والاقتراح المقدم من الاتحاد الروسي من أجل "نظام عالمي للرقابة" بالنسبة للقذائف. وتعكس هذه المبادرات ما وصفه المؤتمر الوزاري لحركة بلدان عدم الانحياز المعقود في كارتاخينا، كولومبيا، في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ بأنه "الحاجة إلى اتباع نهج شامل بشأن القذائف بطريقة متوازنة وغير تمييزية، إسهاما في تحقيق السلام والأمن الدوليين".

٢ - وإلى الآن لم تجابه التحديات الأمنية المتعلقة بانتشار القذائف إلا بنهج انتقائية وتمييزية تتألف أساسا من نظم للحرمان من التكنولوجيا. وقد قدمت منظومات الدفاع بواسطة القذائف أيضا كنوع من الرد في السنوات الأخيرة. إلا أن أوجه القصور والمخاطر المرتبطة بذلك النهج تبدو جلية بصورة متزايدة. وبصورة مماثلة ثبت أن النهج الإقليمية الانتقائية غير ملائمة أو فعالة في ضوء المدى الذي تقطعه القذائف، والأثر الاستراتيجي لمنظومات الأسلحة التي يمكنها إيصالها، فضلا عن الصلات المتزايدة في مجال انتشار القذائف عبر المناطق.

٣ - وثمة حاجة اليوم إلى ترتيب عالمي وشامل وغير تمييزي ومتعدد الأطراف بصورة حقيقية لمعالجة موضوع القذائف، من جميع جوانبه. وفي هذا الصدد، قد تسمح المبادرات المشار إليها أعلاه للمجتمع الدولي بأن يُشارك في عملية شاملة وبنّاء لبناء توافق في الآراء، بغرض التوصل إلى مثل ذلك الترتيب.

الفضاء. وينتج ١٩ بلدا قذائف انسيابية كما حصل ٥٠ بلدا آخر على أحد أنواع القذائف الانسيابية. ولا يخضع أي من هذه القذائف لمعاهدات، رغم أن معاهدة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية تحظر وضع أسلحة في الفضاء.

٣ - ويعكس اقتناء القذائف التوترات الإقليمية ولا سيما في مناطق مثل الشرق الأوسط وجنوب آسيا.

٤ - والمملكة المتحدة باعتبارها شريكا مؤسسا في نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، ملتزمة بأهداف ذلك النظام وهي: التعزيز الدقيق لضوابط الصادرات من أجل منع انتشار القذائف القادرة على حمل رؤوس نووية. ولا يزال النظام أداة فعالة لعدم الانتشار وقد أدى إلى إبطاء التقدم في برامج القذائف.

٥ - وينبغي مواصلة بذل مزيد من الجهود الدولية للحد على كبح الجماع وجعله مجديا. وترى المملكة المتحدة أنه ينبغي أن تبدأ هذه الجهود بنهج متواضعة، يمكن الاعتماد عليها. بمرور الوقت.

٦ - وأحيانا تكون برامج القذائف التسيارية وبرامج الفضاء مرتبطة ارتباطا وثيقا من حيث التكنولوجيا المشتركة بينهما، ومرافقهما، والموظفين العاملين في كل منهما. ولذا تعد إمكانية مواصلة برامج القذائف التسيارية تحت ستار تطوير مركبات إطلاق السواتل سببا للقلق. وسيكون إضفاء مزيد من الشفافية على تطوير مركبات إطلاق السواتل أول خطوة تجاه معالجة أشد المواضيع إثارة للخلاف. وسترمي إلى توفير أعلى مستوى ممكن من الثقة بأن الدول التي تقوم بأنشطة فضائية مشروعة لا تفعل سوى ذلك، ولا تضفي شرعية على برامج سرية. وعلى الدول أيضا أن تبحث الطريقة التي يمكن بها تعزيز كبح جماع برامج القذائف التسيارية العسكرية وتقليصها.

٤ - وترى الهند أنه ينبغي لتلك الجهود أن تحدث في إطار مساع وطنية ودولية أوسع لترع السلاح وعدم الانتشار، وتستند إلى المناقشات السابقة بشأن هذا الموضوع في اللجنة المخصصة المعنية بمنع سباق الأسلحة في الفضاء الخارجي، كما تستفيد منها. وترى الهند أيضا أنه سيكون من المفيد كجزء من نهج الخطوة خطوة، البدء باتخاذ تدابير من شأنها أن تعزز الشفافية وتبني الثقة. وينبغي لتلك التدابير أن توفر قدرا أكبر من القابلية للتنبؤ بالتطورات في هذه المنطقة وأن تُعزز الأمن على قدم المساواة للجميع دون تحويل النظر عن الأهداف العامة لترع السلاح وعدم الانتشار. كما ينبغي لتلك التدابير أيضا أن تُعزز مبدأ عدم انتشار القذائف وأن تكفل في نفس الوقت عدم تأثر تطبيقات الفضاء المدنية بصورة غير مواتية.

اليابان

[٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠]

إن انتشار القذائف القادرة على إيصال أسلحة الدمار الشامل مسألة تسبب قلقا أمنيا كبيرا لليابان فضلا عن المجتمع الدولي برمته. وتولي اليابان قدرا كبيرا من الاهتمام إلى تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى منع انتشار القذائف. ويؤدي نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف دورا رئيسيا في هذا الصدد.